

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩ - ٢٢/١٠/١٩٩٨

المشروعات المعرضة على المجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٨ من جدول الأعمال

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش -
نيبال ٥٣٢٤ (التوسع الثالث)

المساعدات الغذائية للاجئين من بهوتان في نيبال

٥٤٠٨ ٥٠٠ دولار	تكاليف الأغذية التي يتحملها البرنامج
٦٢٦٤ ٧٢٩ دولار	مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج
٤٣٨٣ ٤٢٠ دولار	مجموع التكاليف التي تتحملها الجهات الأخرى
١٠٦٤٨ ١٤٩ دولار	مجموع التكاليف
٩٤ ٥٠٠ مستفيد	عدد المستفيدين

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٦٧,٦ روبية نيبالية في أغسطس/ آب ١٩٩٨.



Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/98/8-B/1
2 September 1998
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها.

وفقا لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فإن وثائق العمل التي أعدتها الأمانة لتقديم للمجلس قد روعي فيها عنصر الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال المجلس التنفيذي بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود والأمانة التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إيداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل المجلس عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

رقم الهاتف: 066513-2209 Ms. J. Cheng-Hopkins مدير عمليات الإقليم:

رقم الهاتف: 066513-2359 Ms. C. Ushiyama منسق عمليات نيبال:

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).



معلومات أساسية ومبررات تقديم المساعدات

- ١- بدأ اللاجئون من بهوتان بدخول نيبال في أواخر عام ١٩٩٠، وبلغ تدفقهم أوجه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢، حين وصل عدد الذين يعبرون الحدود في اليوم الواحد إلى ١٠٠٠ شخص. وبحلول شهر يوليو/ تموز ١٩٩٣، قدر عدد اللاجئين البهوتانيين في نيبال الشرقية بما يزيد عن ٨٤٠٠٠ لاجئ. وقد تراجعت نسبة القادمين الجدد من بهوتان باطراد، منذئذ، بعد أن أقامت حكومة صاحب الجلالة مركز فرز في كاكارفيتا على الحدود بين نيبال والهند. وقد تضاعف عدد اللاجئين الجدد المقبولين في المخيمات إلى أرقام لا تكاد تذكر منذ عام ١٩٩٦ بينما طرأت زيادة طبيعية على أعداد سكان المخيمات نجمت عن معدل نمو سكاني قدره اثنان في المائة. وقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين في مخيمات اللاجئين السبعة في منطقتي جهابا ومورانغ الواقعتين في نيبال الشرقية ٩٤٢٠٠ لاجئ بنهاية مارس/ آذار ١٩٩٨.
- ٢- ومعظم ملتزمي اللجوء هم عرقيا نيباليون من سهول بهوتان الجنوبية. وتشير المقابلات التي أجرتها الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن معظم هؤلاء اللاجئين تركوا ديارهم خوفاً من قسوة المعاملة بعد تطبيق الحكومة لأحكام قوانين جديدة للجنسية والهجرة، وبخاصة قانون الجنسية لعام ١٩٨٥ وسياسة "دولة واحدة وشعب واحد" التي تعود إلى عام ١٩٨٨ والتي تدعو إلى الانصهار الثقافي.
- ٣- ووصلت المحادثات التي عقدت على مستوى وزاري بين البلدين إلى طريق مسدود خلال عام ١٩٩٧ بعد سبع جولات منها. وعبرت الحكومة النيبالية الجديدة التي أدت اليمين في أبريل/ نيسان ١٩٩٨، عن نيتها في استئناف المحادثات الرسمية مع نظيرتها البهوتانية.
- ٤- ومع ذلك، لم يلح في الأفق بحلول مايو/ أيار ١٩٩٨، أي حل مبكر لمشكلة اللاجئين البهوتانيين خاصة في ضوء عدم حصول أي تقدم في مجال عودة اللاجئين إلى بهوتان ومواصلة الحكومة المضيفة سياسة عدم دمج اللاجئين في نيبال.
- ٥- وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٩٢ تولى برنامج الأغذية العالمي مسؤولية توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للاجئين، وقام من خلال سلسلة من خمس عمليات طوارئ وعمليات ممتدتين للاجئين بلغت قيمتها ٣٧,٨ مليون دولار بتاريخ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧ (المشروع ٥٣٢٤ (التوسع الأول))، بتوزيع ما مجموعه ٧١٢ ١٠٠ طناً من السلع الغذائية. وتشمل المرحلة الجارية (المشروع ٥٣٢٤ (التوسع الثاني))، من يناير/ كانون الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٨ بتكلفة مقدارها ٧,٨ مليون دولار، تقديم ٣٨١ ١٩ طناً إضافياً من الأغذية. وبذلك، ستبلغ القيمة الإجمالية لمساعدات البرنامج من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٨ نحو ٤٥,٧ مليون دولار. أما المساعدات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال الفترة ذاتها في شكل خدمات حماية ورعاية وصيانة فستبلغ ٢٩,٦ مليون دولار. إذ يقوم البرنامج بتوفير الاحتياجات الغذائية الأساسية من الأرز والبقول والزيوت النباتية والسكر والملح والأغذية المخلوطة والتغذية التكميلية (أي أغذية مخلوطة وزيت وسكر)، بينما توفر المفوضية الخضر الطازجة للتوزيع العام والحليب المقشود المجفف من أجل التغذية التكميلية. وقد خفضت الحصة اليومية من الأرز للفرد الواحد من ٤٥٠ غراماً إلى ٤٣٠ غراماً عام ١٩٩٣ وإلى ٤١٠ غرامات عام ١٩٩٨.



- ٦- وقد خلصت بعثة التقييم المشتركة بين البرنامج والمفوضية، التي زارت نيبال في الفترة من ٢٤ أبريل/ نيسان إلى ٦ مايو/ أيار ١٩٩٨، إلى أنه لم يتحقق أي تقدم يذكر في الوضع العام للاجئين منذ بعثة التقييم السابقة ومنذ المسح المنزلي الذي أجراه صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) في مايو/ أيار ١٩٩٧. وإذا كان الوضع الصحي والتغذوي للسكان اللاجئين مرضياً عموماً وكانت سائر المؤشرات تدل على حدوث تحسن مستمر، فإن هناك، مع ذلك، نحو ٣ ٥٠٠ إلى ٣ ٦٠٠ من الأشخاص الضعفاء الذين ما زالوا بحاجة إلى دعم تغذوي إضافي من خلال التغذية التكميلية (٩١ في المائة من هؤلاء من الحوامل والمرضعات، و٧,٥ في المائة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية و١,٥ في المائة من المرضى المسنين ومن المصابين بالسل). ووجدت البعثة أيضاً أن السلع الغذائية وغير الغذائية والخدمات الأساسية المقدمة وافية وأنها تقدم في الوقت المناسب. أما تطور الاعتماد على الذات منذ عام ١٩٩٧ فيصعب قياسه، إلا أن ثمة زيادة ملموسة في التفاعل الاقتصادي.
- ٧- وأوصت البعثة المشتركة بتقديم المساعدات الغذائية وغير الغذائية لسنة أخرى من يناير/ كانون الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩، بعد أن أخذت في اعتبارها انتقاء احتمالات العودة إلى الوطن إضافة إلى الوضع التغذوي والكلي الراهن للاجئين في المخيمات ودرجة اعتمادهم على الذات.

سياسة الحكومة وتدابيرها

- ٨- منذ وصول أوائل اللاجئين إلى نيبال، والحكومة تسير على سياسة الباب المفتوح فتوفر اللجوء وتسمح، في المرحلة الأولية، بالاستيطان الطوعي في مخيمات نظامية بدعم من وكالات المعونة الدولية والمنظمات غير الحكومية.
- ٩- وفي عام ١٩٩٢، أنشأت وزارة الداخلية، وهي الجهة المسؤولة عن إدارة المخيمات، "وحدة وطنية لتنسيق شؤون اللاجئين" برئاسة الأمين المشارك. وأنشأت أيضاً "وحدة لتنسيق شؤون اللاجئين" في مقاطعة جهابا برئاسة مدير المقاطعة. وتضطلع هاتان الوجدتان بمسؤولية التنسيق بين الوكالات والوزارات واختيار المواقع وفرز اللاجئين وتسجيلهم وعن القانون والنظام. ويقوم على التنفيذ المشرف على المخيم ومركز الشرطة القائمين بصورة دائمة في جميع المخيمات.
- ١٠- قدمت الحكومة إلى البرنامج مساهمة نظيرة قدرها نحو ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لأحدث مراحل المشروع ٥٣٢٤ من عام ١٩٩٦ حتى نهاية عام ١٩٩٨. وكانت هذه الأموال مخصصة لاستكمال عمليات الشراء المحلي للسلع الغذائية. وأعلنت الحكومة عن مساهمة إضافية قدرها ١٠٠ ٠٠٠ دولار لعام ١٩٩٩. وتمنح الحكومة البرنامج فضلاً عن هذا إعفاءً من الضرائب والرسوم على السلع الغذائية التي يتم شراؤها محلياً أو التي تستورد عبر ميناء كلكتا.
- ١١- وتطبق الحكومة سياسة تقوم على منع اندماج اللاجئين وتهدف إلى إرغامهم على الإقامة في مخيمات قائمة دون أن يمارسوا أي أنشطة زراعية أو مدرة للدخل من شأنها أن تؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي وأسواق العمل المحلية.

قضايا البيئة

- ١٢- تنفذ وزارة الغابات وصيانة التربة أنشطة تهدف إلى حماية مناطق الأحراج المتأثرة باستيطان اللاجئين وإعادة إعمارها. ويعتقد أن قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوزيع الغاز على نحو منتظم ليستعمل وقوداً للطبخ بدلاً من حطب الوقود قد ساهم في الحد من الأثر البيئية الناجمة عن وجود اللاجئين في الغابات المحيطة. وكانت المفوضية



قد اضطلعت عام ١٩٩٤، بناء على طلب من الحكومة، بعدد من المشروعات الهادفة صغيرة النطاق إلى إعادة التحريج وإصلاح الطرق والحماية من الفيضانات وتحسين الخدمات الصحية المحلية. وقد حققت هذه المشروعات، التي كانت جزءا من "برنامج إعادة إعمار المناطق المتأثرة باللاجئين"، فوائد مباشرة للسكان المحليين كما ساعدت على تحسين البنيات الأساسية والبيئة على الصعيد المحلي.

الاعتبارات التنموية

- ١٣- لاحظت بعثة التقييم المشتركة أن هناك تفاعلا ملحوظا بين اللاجئين والسكان المحليين، وأن هذا التفاعل يتسم بالانسجام ويعود بالفائدة على كلا الطرفين فيما يبدو؛ إذ أشارت التقارير إلى أن كثيرا من اللاجئين (وإن تعذر تحديد أعدادهم بدقة) يحصلون على أعمال قصيرة الأجل أو موسمية في مجال البناء وبناء الطرق أو كعمال مزارع خلال موسم الحصاد وفي نحت الأحجار للمقاولين المحليين إلى غير ما هنالك من أعمال. ويبدو أن بعض المتعلمين من اللاجئين يجدون فرص عمل خارج المخيمات، ومثال ذلك، استخدام منظمة كاريتاس للمعلمين المدربين في المدارس المحلية الخاصة.
- ١٤- وتعذر تحديد درجة "الاعتماد على الذات" ومدى قدرة اللاجئين على تكميل احتياجاتهم. ويعود ذلك في معظمه إلى سياسة الحكومة الرسمية القاضية بعدم دمج اللاجئين والتي يجري تطبيقها عبر "قواعد السلوك في المخيمات" التي تنص على عدم جواز ممارسة اللاجئين لأي حرفة أو مهنة خارج المخيمات. وتؤدي مخالفة هذه القواعد إلى تعليق منح الحصاة الغذائية للشخص المخالف. ويمكن الاعتداد بهذه القواعد في أي لحظة حتى فيما يتعلق بأنشطة ضمن المخيمات إذا اعتبرت ضارة بالاقتصاد خارج المخيمات، الأمر الذي لا يشجع اللاجئين على الاعتراف بممارسة أي نشاط اقتصادي أو بالوصول إلى الاقتصاد المحلي ويضع اللاجئين في حالة هشاشة شديدة.
- ١٥- ولهذا، شددت البعثة المشتركة على الحاجة إلى خلق بيئة مواتية تعزز قدرة اللاجئين على العمل من أجل تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات. وينطبق هذا الشاغل الاجتماعي واسع النطاق بشكل خاص على تلك الأعداد الكبيرة من الشباب في المخيمات الذين يتعاضم لديهم الشعور بالإحباط وهم يعيشون دون أمل التمتع بحياة نشطة بعد أن يتخرجوا من مدارسهم.
- ١٦- وقد استخدم البرنامج بعض الأموال التي حصل عليها من خلال بيع الحاويات والأكياس الفارغة ليعزز فرص الكسب في صفوف اللاجئين. وقد شملت هذه الجهود تقديم المساعدات من أجل تنمية المنشآت الصغيرة ومنها دعم محفل اللاجئين في إنتاج الطباشور، ومساعدة ٢٠٠ أسرة من أشد الأسر ضعفا على إنتاج الدواجن في حدائق المنازل الخلفية وتقديم المساعدة في إنتاج الأقمشة وتقديم قروض صغيرة إلى الأفراد من خلال محفل اللاجئين من أجل ممارسة أنشطة مدرة للدخل كإنتاج التوابل وتصنيع قطع الأثاث الصغيرة، وغير ذلك. ويقدم البرنامج، بالتعاون مع منظمة كاريتاس، الدعم من أجل التدريب. فقد تم إنشاء مركزين مهنيين خارج المخيمات في مدينتي داماك وبيرتامود لتوفير التدريب في مجالات لحام المعادن وتصليح السيارات وصيانة السلع الإلكترونية وممارسة التوصيلات الكهربائية المنزلية. ويهدف البرنامج إلى خدمة الشباب بعد تخرجهم من المدارس (بلغ عدد هؤلاء نحو ٢٢٤ عام ١٩٩٨)، وهو يشمل الشباب اللاجئين بنسبة ٧٥ في المائة والمحليين بنسبة ٢٥ في المائة. ويختار الشباب المحليون من الأسر الفقيرة في المنطقة. وتتطوي الدورات على وضع المتدربين في مشاغل محلية بصفة إجراء وعلى تدريب تقني.



١٧- وسيواصل البرنامج، بالتعاون مع المفوضية ووزارة الداخلية، دعم هذه التطورات الهادفة إلى التشجيع على مزيد من الاعتماد على الذات في صفوف اللاجئين. فمع تطور البيئة المواتية التي تمكن اللاجئين من تكملة احتياجاتهم من خارج المخيمات فإن إمكانات توسيع هذه الأنشطة ستزداد. وفي هذا الصدد، أوصت البعثة المشتركة بالترويج لتنمية زراعة الخضر في حدائق المنازل وتعزيز الأنشطة الزراعية والحراجية في مناطق الغابات المحيطة بالمخيمات بما يمكن اللاجئين من ردف نظامهم الغذائي بخضر وفواكه طازجة.

أهداف مساعدات البرنامج

١٨- أهداف المساعدة التي يقدمها البرنامج هي التالية:

- (أ) ضمان حصول سائر اللاجئين المسجلين في المخيمات السبعة في نيبال الشرقية على حصة غذائية أساسية من خلال نظام التوزيع العام؛
- (ب) تحسين الوضع التغذوي والصحي للأطفال المصابين بسوء التغذية، والحوامل والمرضعات ومرضى السل والمسنين المرضى من خلال برنامج للتغذية التكميلية؛
- (ج) تعزيز اعتماد اللاجئين على الذات تدريجياً من خلال اعتماد أنشطة مدرة للدخل وأنشطة للتدريب المهني مع اهتمام خاص ينصب على الأسر الأكثر احتياجاً وينطوي على زيادة في مشاركة الإناث.

المستفيدون

١٩- تدل السجلات التي تحتفظ بها الحكومة والتي تؤكد جداول التوزيع لدى جمعية الصليب الأحمر النيبالية أن عدد اللاجئين المسجلين في مخيمات اللاجئين السبعة في دائرتي مورانغ وجهابا في مارس/آذار ١٩٩٨ بلغ ٢٠٠ ٩٤ لاجئ، ٧٠ في المائة منهم تقريباً في مخيمات بلدانفي الثلاثة (٤٦ ٠٠٠ شخص) ومخيم سانيشار (١٨ ٥٠٠)، بينما يتوزع الباقون بالتساوي على المخيمات "الشرقية" الأربعة وهي غولدهاب وتيماي وخودونابري. وتقع جميع هذه المخيمات باستثناء مخيم خودونابري، في مواقع مناسبة قرب المراكز الحضرية الرئيسيين داماك وبيرتامود قرب الطريق السريع بين الشرق والغرب، الأمر الذي سهل تسليم المساعدات على نحو منتظم على مدار السنة ويسر وصول اللاجئين إلى مرافق النقل العامة وفرص العمل.

٢٠- يتألف اللاجئون في معظمهم من مجموعات عرقية ناطقة بالنيبالية من المناطق الريفية ليهوتان الجنوبية. وأغلبيتهم من المزارعين أصلاً ونسبة صغيرة منهم تتألف من الموظفين الحكوميين وغيرهم من الفنيين المهرة. وتبلغ نسبة الأطفال بين عمر صفر وخمس سنوات ١٧ في المائة من مجموع السكان، وهناك عدد كبير تبلغ نسبته ٥٣ في المائة ممن هم دون سن الثامنة عشرة عاماً. أما السكان من الكبار فيبلغ عددهم ٤٤ ٠٠٠ منهم ٦ ٠٠٠ ممن هم في سن ٥٦ عاماً أو أكثر. ويتوزع السكان حسب الجنس على نسبتيهما ٥٢ في المائة من الذكور و٤٨ في المائة من الإناث (ويشكل الكبار ٤٧ في المائة من مجموع عدد السكان، ٢٤ في المائة من الذكور و٢٣ في المائة من الإناث). ويتألف إجمالي سكان المخيمات من ١٥ ٠٠٠ أسرة أو أكثر قليلاً حجمها في المتوسط ستة أشخاص. وترأس النساء ١ ٣٠٠ أسرة من هذه الأسر. وقد



توصلت عمليات تقييم أجزائها محفل اللاجئين مؤخرا إلى تحديد مجموعة من ٦٥٣ أسرة ضعيفة جدا كلها إما مفتقدة لأحد الوالدين وغير قادرة على الحصول على أي مورد دخل خارجي أو كبارها من العجزة أو المرضى الدائمين.

٢١- كان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الوافدين من اللاجئين عند الوصول إلى نيبال متدنيا يتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة؛ إلا أنه ارتفع ارتفاعا كبيرا إلى ٦٠ في المائة، وذلك بفضل برامج التعليم الابتدائي والثانوي التي تنفذها منظمة كاريتاس (والتي ضمت ٣٦ ٠٠٠ طفل عام ١٩٩٨) وبرامج تعليم الكبار (التي تديرها منظمة كاريتاس ومنظمة أوكسفام) والتي التحق بها ١٣ ٠٠٠ من الكبار منذ عام ١٩٩٢.

٢٢- قدرت بعثة التقييم المشتركة بين البرنامج والمفوضية لأبريل/نيسان ١٩٩٨ عدد اللاجئين لأغراض التخطيط لمساعدات عام ١٩٩٩ بنحو ٩٤ ٥٠٠ شخص استنادا إلى اتجاهات التوزيع الفعلية وإلى معدل نمو سكاني طبيعي صاف قدره اثنان في المائة. وتفيد جمعية الصليب الأحمر النيبالية أن ٩٢ ٣٠٠ شخص كانوا فعليا يتلقون حصصا غذائية في مارس/آذار ١٩٩٨. وهذا الرقم أقل من مجموع عدد السكان لأن السلطات تعتمد على تعليق توزيع الحصص على عدد من اللاجئين المسجلين (يتراوح بين ١ ٦٠٠ و ١ ٩٠٠ لاجئ) متى شاعت لأسباب انضباطية تشمل الغياب عن المخيمات دون ترخيص.

٢٣- وكانت آخر عملية تعداد للاجئين أجريت عام ١٩٩٣ في أوج تدفقهم. واعتبرت جميع الأطراف المعنية بعملية اللاجئين أن التعداد كان صحيحاً. ومنذ ذلك الحين تضاعف عدد القادمين الجدد إلى الصفر تقريبا. وفي أغسطس/آب ١٩٩٦، بدأت المفوضية بجمع معلومات عن سكان المخيمات، وأنشئ بنك للبيانات، يجري باستمرار تحديثه ومقارنته بسجلات توزيع الأغذية الشهرية والتحقق من صحته من خلال عمليات تفقد شخصية في الموقع تضطلع بها المفوضية وشركاء التنفيذ على أساس عينات من القطاعات الفرعية. وثمة معلومات أخرى تستخدم في عملية التحقق منها البيانات المتوافرة لدى صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)، والرصد الطبي الجاري وبرنامج التطعيم وسجلات منظمة كاريتاس عن التسجيل في المدارس.

المدخلات غير الغذائية

٢٤- تقوم المفوضية بانتظام بتوزيع وقود الطبخ (الكبروسين) والصابون. كما تقوم باستبدال أدوات الطبخ ومواقد الكبروسين وحاويات الماء والكبروسين عند الحاجة. وكانت جمعية الصليب الأحمر النيبالية وزعت في الماضي مواد أخرى كالأغطية والمفارش والناموسيات وقرتها بأموال قدمها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر. إلا أن استمرار هذا الاتحاد بتقديم المال أمر غير مؤكد.

٢٥- أما أعمال إصلاح مساكن اللاجئين وصيانتها، وكذلك أعمال البنيات الأساسية للمخيمات كمباني المدارس ومكاتب لجان المخيمات والمراكز الصحية فيتولاها الاتحاد اللوثرى العالمي مع بعض الدعم المالي من المفوضية. ويقوم الاتحاد اللوثرى العالمي أيضا بصيانة إمدادات المياه في المخيمات لأغراض الشرب والغسل والإصحاح.

٢٦- ويعتبر التعليم من أهم الأولويات للاجئين. وتستخدم منظمة كاريتاس، بتمويل من المفوضية، ٧٠٠ معلم من اللاجئين وتدير صفوفاً ابتدائية وإعدادية في جميع المخيمات. وباستطاعة سائر أطفال المخيمات ممن هم في سن الالتحاق بالمدرسة أن يواظبوا على التعليم حتى الصف العاشر، وقد بلغ عدد التلاميذ المسجلين في برنامج عام ١٩٩٨ ما مجموعه ٣٦ ٠٠٠ تلميذ. وتقدم منظمة كاريتاس أيضا منحا دراسية للتعليم العالي.



- ٢٧- ويتولى صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)، بالتعاون مع وزارة الصحة، مسؤولية توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والرصد الصحي وإدارة برنامج التغذية التكميلية في المخيمات. ويقدم مستشفى الرابطة الآسيوية للأطباء في داماك ومستشفى ميشي الإقليمي في بيرتامود الرعاية الصحية العلاجية للمرضى الخارجيين من لاجئي مختلف المخيمات.
- ٢٨- يبلغ عدد اللاجئين المستخدمين في المخيمات نحو ٢ ٥٠٠ لاجئ يعمل معظمهم لدى مؤسسة منظمة كاريتاس والاتحاد اللوئري العالمي وصندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) وهم يتلقون حوافز نقدية لقاء عملهم تتراوح بين ١٣ و٢٥ دولاراً في الشهر. ويمثل هؤلاء اللاجئين ١٥ إلى ١٧ في المائة من مجموع أسر اللاجئين تقريباً.
- ٢٩- وتوخيا لمعالجة الآثار السلبية المحتملة على البيئة المحيطة من جراء وجود المخيمات فقد نفذت المرحلة الأولى من برنامج إعادة إعمار المناطق المتأثرة باللاجئين للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ بدعم مالي من الصندوق الائتماني الخاص للمفوضية قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار و١٤٨ ٠٠٠ دولار من كندا. واستخدمت هذه الأموال لإنشاء ثلاثة مراكز صحية للمجتمع المحلي وطريق فرعي إلى أحد المخيمات. وتبعت هذا المرحلة الثانية من برنامج إعمار المناطق المتأثرة باللاجئين التي تمولها وزارة التعاون الاقتصادي لألمانيا الاتحادية بمساهمة تبلغ ١,٣٨ مليون دولار للفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨ و١,٦٥ مليون دولار للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١. وخلال فترة ١٩٩٥-١٩٩٧، جرى الاضطلاع بعدد من المشاريع الصغيرة المتصلة بإعادة التحريج وتحسين الطرق وحماية شطآن الأنهار وبناء مراكز صحية فرعية. أما الأنشطة المقررة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ فتشمل تطوير مزيد من البنيات الأساسية في قطاعات الصحة والمياه والتعليم. ومن المتوقع أن تعود هذه المشروعات بالنفع على نحو ٢٠٠ ٠٠٠ من سكان دائرتي جهابا ومورانغ، علماً بأن المشروعات تنفذ من خلال وزارتي الداخلية وصيانة الأجراف والتربة واللجان المحلية لتنمية القرى والاتحاد اللوئري العالمي وجمعية الصليب الأحمر النيبالية بالتنسيق مع المفوضية.

تنفيذ المشروع

- ٣٠- وزارة الداخلية هي النظير الوطني الرئيسي المسؤول مباشرة عن سائر الشؤون المتصلة باللاجئين وعن التنفيذ الكلي للمساعدات المقدمة للاجئين. وهي تدير كل هذا على الصعيد الوطني من خلال الوحدة الوطنية لتنسيق شؤون اللاجئين وعلى الصعيد المحلي من خلال وحدات تنسيق شؤون اللاجئين. أما وزارة الخارجية فتتولى مسؤولية قضايا السياسات والشؤون الكلية - كأمر العودة إلى الوطن مثلاً.
- ٣١- وهناك آليات تنسيق شهرية منتظمة تشمل اجتماعات مشتركة بين الوكالات (أي بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة) واجتماعات شهرية مشتركة بين اللاجئين والوكالات (أي مع أمناء المخيمات ونقاط الاتصال النسائية، ومدير وحدة تنسيق شؤون اللاجئين، ومسؤولو الأجراف على صعيد المقاطعات) واجتماعات قطاعية بشأن الصحة والأغذية والإمداد والبنيات الأساسية في المخيمات واستعراضات مشروعات برنامج إعمار المناطق المتأثرة باللاجئين.
- ٣٢- ويضطلع البرنامج بسائر مسؤوليات النقل الداخلي للسلع الغذائية التي توفر في إطار الحصة العامة وبرنامج التغذية التكميلية ومناولتها وتخزينها وتوزيعها. وتشتري هذه السلع محلياً أو تستورد عبر الهند من خلال مرفأ كلكتا. ويقوم موظفو البرنامج الميدانيون في مكتب داماك الفرعي بإشراف مكتب البرنامج في كتمانود بتنسيق المساعدات الغذائية



ورصدها. ويستخدم المستودع المركزي في بيرتامود الذي تبلغ قدرته الاستيعابية ٣٠٠٠ طن لتخزين سلع البرنامج الغذائية المستوردة كمجال تخزين رديف ولحفظ الأكياس والحاويات الفارغة في انتظار بيعها في المزاد العلني.

٣٣- وقد أبرم البرنامج مع جمعية الصليب الأحمر النيبالية عقودا من الباطن تتولى بموجبها الجمعية إدارة المستودعات في المخيمات وأعمال التوزيع فيها؛ وهناك تسع مستودعات في المخيمات بقدرتها استيعابية كلية قدرها ١,٣٥٠ طنا (لتخزين كل السلع الست معا). وهذه المستودعات هي أيضا نقاط تسليم أمامية لأن الموردين يسلمون السلع المشتراة محليا مباشرة إليها وفق جدول تسليمات أسبوعي يعده المكتب الفرعي للبرنامج استنادا إلى تقارير جمعية الصليب الأحمر النيبالية عن حال المخزونات. والجمعية هي المسؤولة عن الترخيص بخروج الكميات المحددة من الحصص الغذائية لأغراض التوزيع العام أو التكميلي.

٣٤- وتوفر الحصة العامة كل أسبوعين ويتولى موظفو الجمعية في المخيمات مراقبة توزيعها. ويقوم موظفو البرنامج الميدانيون أيضا بعمليات تفقد عشوائي. أما عملية التوزيع الفعلي فيقوم بها اللاجئون تنظيما وتنفيذا بإشراف لجنة التوزيع الفرعية التابعة للجنة مخيم اللاجئين. ويقسم كل مخيم إلى قطاعات تقسم بدورها إلى قطاعات فرعية من ٨٠ إلى ١٠٠ أسرة (نحو ٥٠٠ شخص في المتوسط)، هي وحدات التوزيع المعيارية. ويقوم رئيس كل وحدة فرعية يساعده متطوعون بنقل الأغذية من مستودعات المخيم إلى بناء مجاور وينظم توزيع الحصص مع ممثلي الأسر وفق استحقاقاتهم (٧٠ في المائة ممن يحضرون لتسلم الحصص هم من النساء).

٣٥- وتضطلع جمعية الصليب الأحمر النيبالية أيضا بعمليات شراء وتوزيع الخضراوات الطازجة والمواد غير الغذائية التي توفرها المفوضية. ويجري هذا أسبوعيا باستخدام نظام التوزيع ذاته.

٣٦- أما برنامج التغذية التكميلية فينفذه صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة). إذ توفر خطة مسبقة الإعداد (تتألف من أغذية مخلوطة وسكر وزيت نباتية للحوامل والمرضعات ومرضى السل، يضاف إليها اللبن المقشود المجفف للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية دون غيرهم). ويجري إعداد هذه الخلطات في المراكز الصحية في المخيمات وتوزع كحصص جاهزة على المستفيدين من المجموعات الضعيفة. ويقوم العاملون الطبيون بتحديد المستفيدين وتسجيلهم وتراجع القوائم أسبوعيا.

٣٧- لا تبلغ مشاركة النساء في إدارة الأغذية وتوزيعها نسبة كبيرة بسبب العادات والتقاليد، ولا تشغل النساء مراكز بارزة في أجهزة الإدارة الرسمية في المخيمات. وعموما تمثل النساء ما بين ١٥ و ٢٠ في المائة من الأشخاص الذين ينتخبون أعضاء في لجان شؤون اللاجئين في المخيمات بما في ذلك مختلف اللجان الفرعية الخاصة بالإدارة والتوزيع والإرشاد والخدمات الاجتماعية. ومشاركة النساء في الاجتماعات وغيرها من أنشطة لجان المخيمات مشاركة ضعيفة بسبب الأعمال المنزلية التي تضطر النساء إلى إعطائها الأولوية. ومع ذلك، فإن النساء تتطوعن للعمل كموزعات للأغذية. وذكرت النساء للبعثة المشتركة أنهن يسيطن سيطرة كاملة على التصرف بمخصصات الأسرة الغذائية. والنساء بشكل رئيسي هن من يستلمن استحقاقات الأسرة الغذائية وغير الغذائية ويبدو أنهن على علم كاف بسائر جوانب إدارة الأغذية وتوزيعها.

٣٨- وعموما، فإن اللاجئات تشاركن في الإدارة واتخاذ القرار مشاركة أكبر بكثير مما جرت عليه العادة في بهوتان حيث كانت هذه الأعمال تترك للرجال وحدهم بحكم التقاليد. لذلك فقد أصبح يقر عموما بأن المساعدات الغذائية في مخيمات اللاجئين قد حققت إنجازات كبيرة في تعزيز المساواة والنهوض بحقوق المرأة من خلال تعزيز دور المرأة اللاجئة في المجتمع.



٣٩- ورغبة في زيادة مشاركة المرأة، فقد أوصت البعثة المشتركة بأن تعزز مندوبات محفل اللجان حضورهن في لجان المخيمات، وعلى الأقل في لجنة التوزيع الفرعية، وأن تصمم برامج تدريب منتظمة هدفها توعية المرأة وتعزيز ثققتها في المشاركة في أنشطة إدارة المخيمات.

٤٠- اعتبرت البعثة المشتركة لأبريل/نيسان ١٩٩٨ أن الترتيبات القائمة لإدارة توزيع الأغذية ولتقديم التقارير ترتيبات تتسم بالكفاءة وبارتفاع مردودية التكاليف. وأوصت البعثة بالإبقاء على هذه الترتيبات. ووجدت أن شراء السلع محلياً ترتيب مفيد لأنه يمكن من التحكم الفعال بأوقات التسليم ويساعد الاقتصاد المحلي كما أنه فعال من حيث التكاليف. وأوصت البعثة أيضاً ببناء على التقديرات الموضوعية لمستوى العمليات مستقبلاً والتكاليف الثابتة المحتملة، بأن يكون أجر النقل البري والتخزين والمناولة (النقل الداخلي والتخزين والمناولة) ١٠,٧٣ دولار للطن الواحد عام ١٩٩٩، بحيث يغطي تكاليف جمعية الصليب الأحمر النيبالية وزيادة المتوقعة في تكاليف النقل المحلي والمناولة وتعديل شروط تأمين المستودعات المركزية.

استراتيجية المعونة الغذائية

٤١- تعتمد الاحتياجات الغذائية الكلية للاجئين على مدى قدرتهم على تكلمة احتياجاتهم بأنفسهم. ويتعذر تحديد هذا المدى حالياً في ظل السياسات المعمول بها في المخيمات رغم أنه بدأ واضحاً للبعثة المشتركة أن قدراً متزايداً من التكميل يتم في الوقت الحاضر. لهذا، فقد اعتبرت الحصاة الحالية أكثر من كافية وأن الوضع الصحي والتغذوي العام للاجئين وضع مرض جداً ومستمر في التحسن. وبناء على هذا، استعرضت البعثة المشتركة مقدار الحصاة الغذائية العامة لأغراض استمرار تقديم المساعدة عام ١٩٩٩ وقررت أن ثمة أساساً للتعديل. وعبر سائر الشركاء بمن فيهم اللاجئين عن اهتمامهم الشديد بضرورة التشجيع على مزيد من الاعتماد على الذات وتخفيف التكاليف في صفوف اللاجئين الذين يخشون استمرار الدعم على أساس طويل المدى.

٤٢- لم يعتبر التفريق في حساب الحصاة على أساس مستوى الاعتماد على الذات أمراً مجدياً في ضوء القيود الرسمية المفروضة التي تمنع الوصول إلى مصادر الدخل الخارجية على أساس مفتوح ومنتظم. وكان مسح الأسر المنزلي الذي أجراه صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) في مايو/أيار ١٩٩٧ قد أبرز الأبعاد السلبية لهذا النهج وشدد على تعذر قياس الدخل أياً كان كأساس لتخفيض كمية الأغذية الموزعة على فئات محددة. وخلصت البعثة المشتركة في أبريل/نيسان ١٩٩٨ إلى أنه يمكن تخفيض الحصاة العامة من خلال سحب مكون الأغذية المخلوطة منها. وتم الاتفاق بالتشاور مع المنسق الصحي المحلي للمفوضية وصندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) على أن الأغذية المخلوطة التي جرت إضافتها إلى الحصاة العامة عام ١٩٩٣ كأحد سبل مواجهة تفشي مرض البري بري في المخيمات لم تعد ضرورية. ووجد أن أي احتياجات عامة من المغذيات الدقيقة ينبغي تلبيتها من خلال الترويج لمزيد من الفواكه والخضار الطازجة. وسيؤدي هذا التدبير إلى خفض المطلوب من الأغذية المخلوطة من ١٥٠٠ طن عام ١٩٩٨ إلى ١٠٣ طن عام ١٩٩٩.

٤٣- وإضافة إلى سحب الأغذية المخلوطة، أوصت اللجنة بالإبقاء على تشكيلة الأغذية وحجم الحصص ذاتها للتوزيع العام على ٩٤ ٥٠٠ لاجئ خلال عام ١٩٩٩، كما وجدت أنه ينبغي الاستمرار في تقديم التغذية التكميلية للمجموعات الضعيفة لتوفير دعم تغذوي إضافي لنحو ٣ ٥٠٠ شخص.



- ٤٤- وأوصت البعثة بأن تمول الاحتياجات من الملح المزود باليود لعام ١٩٩٩ من الأموال التي يديرها البرنامج. وهذه السلعة متوافرة محليا بسعر منخفض نسبيا ولا تحتاج تلبية متطلبات العام لأكثر من ١٤ ٠٠٠ دولار. أما كامل احتياجات عام ١٩٩٩ من السكر فسيجري تمويلها من المساهمات النقدية التي تقدمها الحكومة إلى البرنامج. ووجد أن هناك أموالا كافية متاحة من رصيد الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، ومن مساهمة عام ١٩٩٨ والمساهمة المقترحة لعام ١٩٩٩. ويمكن أن يستكمل الرصيد من الأموال التي يديرها البرنامج لتوفير المبلغ المطلوب وقدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار.
- ٤٥- يبيع البرنامج الأكياس والحاويات الفارغة بالمزاد العلني مما يدر أموالا تودع في حساب بالفائدة. وتستخدم لتمويل أنشطة تعود بالنفع على اللاجئين (أنشطة يتفق عليها مع الحكومة والمفوضية). ويقدر أن يصل رصيد هذا الحساب بحلول ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ إلى ٣٣٥ ٠٠٠ دولار.

رصد الأداء

- ٤٦- يرصد البرنامج والمفوضية وشريكهما التنفيذي، جمعية الصليب الأحمر النيبالية، عمليات التوزيع العام للمواد الغذائية وغير الغذائية. وتعد الجمعية تقارير أسبوعية عن التخطيط التنفيذي وتقارير شهرية تفصيلية عن السكان المسجلين، والتغييرات الطارئة على الشهر المنصرم (أي، المواليد والوفيات وتغيير المخيمات والمغادرون والقادمون)، والعدد الفعلي للحصص الغذائية والمواد غير الغذائية الموزعة، وإجمالي حركة الأغذية ورصيد المخزونات في كل مخيم على حدة وسجل بالأكياس والحاويات الفارغة.
- ٤٧- يعد المكتب الفرعي للبرنامج تقارير أسبوعية عن حركة الأغذية تشكل أساسا من أجل المحافظة على تسليم السلع على نحو منظم. وتحال هذه التقارير إلى مكتب البرنامج في كاتماندو للمتابعة مع الموردين. وتعد إضافة إلى هذا تقارير شهرية عن وضع توافر الأغذية ترسل إلى المقرين الرئيسيين للبرنامج والمفوضية لوضع توقعات الأغذية قيد التسليم لفترة ستة أشهر ولضمان تجديد المخزونات في الوقت المناسب.
- ٤٨- ويعد مكتب المفوضية الميداني تقارير فصلية عن الوضع تستعرض عملية اللاجئين ككل وتصف الحالة الصحية والتغذوية العامة ووضع توريد الأغذية.
- ٤٩- ويقوم صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) برصد الأنشطة في مجالي الصحة والتغذية بما فيها برنامج التغذية التكميلية وعدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة في كل مجموعة من المجموعات، ويقدم تقارير شهرية عنها. كما يقوم الصندوق بإجراء مسح صحي وتغذوي شامل مرة في السنة في شهري مايو/أيار ويونيو/حزيران عادة. وتضمن البيانات التي يقوم الصندوق بجمعها شهريا، وخاصة لأغراض الفرز التغذوي للأطفال دون سن الخامسة وللحالات المتصلة بالصحة الإنجابية، مراقبة دقيقة وفي الوقت المناسب للآثار الناجمة عن توزيع الأغذية العامة وعن التغذية التكميلية.
- ٥٠- ويجري رصد حالة تنفيذ الأنشطة المدرة للدخل التي يربحها البرنامج وحالة برنامج التدريب المهني من خلال تقارير شهرية يعدها شريكا التنفيذ، أي محفل اللاجئين ومؤسسة منظمة كاريتاس (أعدت منظمة كاريتاس أول تقييم للآثار في أبريل/نيسان ١٩٩٨، بعد شهر واحد من بدء البرنامج التدريبي).
- ٥١- ويتفق الشركاء على ضرورة الاهتمام بمسألة مشاركة اللاجئين في إدارة المخيمات. وأولى الخطوات المطلوبة من أجل تحقيق ذلك هي وضع استراتيجية واضحة في مجال المساواة بين الجنسين تقرها الحكومة، الأمر الذي هو قيد التنفيذ



حالياً؛ وثانيها، تعديل نظام الرصد ليضم أهدافاً محددة لزيادة مشاركة المرأة في إدارة المخيمات إذ لا يتجاوز معدل المشاركة الحالية من ٥ إلى ٢٠ في المائة فقط.

٥٢- من المقرر أن تجري دراسات واستقصاءات محددة في مجال مشاركة الجنسين تكون أساساً لخطة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات التوزيع وفي إدارة المخيمات. وينبغي أن يراقب تنفيذ الخطة مراقبة دقيقة وأن تقدم تقارير عن ذلك.

الاعتبارات التغذوية وتشكيلة الأغذية

٥٣- لاحظت بعثة التقييم المشتركة أن الوضع الكلي التغذوي والصحي في مخيمات اللاجئين مايزال مرضياً ويخضع للرقابة المنتظمة من قبل المفوضية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الصحة. وتشير تقارير صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) إلى أن الوضع مستقر فيما يتعلق بمعدلات سوء التغذية مع دلائل إلى استمرار اتجاه التحسن: فمستويات سوء التغذية المعتدل (نسبة الوزن إلى الطول أقل من ٨٠ في المائة) كانت ١ في المائة في مارس/آذار ١٩٩٧ وتراجعت إلى ٠,٥ في المائة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧ وإلى ٠,٤ في المائة في فبراير/شباط ١٩٩٨.

٥٤- وتبرز بعض المؤشرات الأخرى المستويات المرضية للصحة عموماً في المخيمات. فتقارير صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) عام ١٩٩٧، تفيد بأن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة هو ٣٩ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي (أو ثلث المعدل القطري في نيبال وخمس معدل بهوتان)، وأن معدل وفيات الرضع هو ٣٤ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي (مقارنة بمعدل ٨٠ في نيبال و١٢٥ في بهوتان). ولم يبلغ عن أي حالة وفاة عند الولادة في المخيمات (مقارنة بمعدل ٧٥٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ في نيبال و٦٢٠ في بهوتان).

٥٥- وأوصت البعثة المشتركة باعتماد الحصص اليومية التالية للفرد الواحد لأغراض التوزيع العام وكذلك توزيع التغذية التكميلية بما في ذلك السلع الغذائية الإضافية التي توفرها المفوضية للتغذية العامة (أي الخضار الطازجة) والتغذية التكميلية (أي الحليب المقشود المجفف):

السلعة	الحصة العامة (بالغرامات)	الحصة التكميلية (بالغرامات)
أرز	٤١٠	-
بقول	٦٠	-
زيوت نباتية	٢٥	١٠
أغذية مخلوطة (معززة)	-	٨٠
سكر	٢٠	١٥
ملح مزود باليود	٧,٥	-
خضار طازجة (مقدمة من المفوضية)	١٠٠	-
حليب مقشود ومجفف (مقدم من المفوضية)	-	٤٠



٥٦- مجموع المتطلبات من الأغذية لمساعدات التوسع لسنة واحدة هو كما يلي بالأطنان المترية:

السلعة	الحصة العامة (بالأطنان)	الحصة التكميلية (بالأطنان)
أرز	١٤ ١٤٢	-
بقول	٢ ٠٧٠	-
زيوت نباتية	٨٦٣	١٣
أغذية مخلوطة (معززة)		١٠٣
سكر	٦٩٠	٢٠
ملح مزود باليود	٢٥٩	-
خضار طازجة (مقدمة من المفوضية)	٣ ٤٥٠	-
حليب مقشود ومجفف (مقدم من المفوضية)	-	٤٠

٥٧- عموماً، تحسب الاحتياجات من الأغذية التكميلية والإضافية على أساس ٣٦٥ يوماً في السنة.

٥٨- تلقى سائر السلع الغذائية عموماً قبولا لدى اللاجئين وتتناسب مع عاداتهم الغذائية. ولم يكن اللاجئين في البداية يستسيغون الأرز نصف المسلوق الذي بدأ صرفه في أوائل عام ١٩٩٤ ليحل محل الأرز المصقول بغية معالجة مشكلة المغذيات الدقيقة المستجدة، إلا أن هذه السلعة تلقى اليوم قبولا كاملاً. وتوفر الحصة العامة بما فيها الخضار الطازجة ٢ ٠٢٢ كيلوكالوري للشخص الواحد، في اليوم الواحد وهي كمية قريبة من متطلبات الحد الأدنى الموصى به وهي ٢ ١٠٠ كيلو كالوري (وفق "الإرشادات المشتركة للبرنامج والمفوضية لتقدير الاحتياجات الغذائية والتغذية في حالات الطوارئ")، علماً بأن اللاجئين البهوتانيين لا يعتمدون كلياً على المعونة الغذائية.

٥٩- أما في إطار برنامج التغذية التكميلية فيوفر ٤٥٦ كيلوكالوري إضافي و١٣,٤ غراماً من البروتينات للشخص الواحد في اليوم الواحد على شكل خليط مسبق مجفف وذلك للحوامل والمرضعات وللرضع الذين تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر واثنى عشر شهراً ومرضى السل والمسنين المرضى، بينما يوزع الخليط المسبق ذاته مع حليب مقشود مجفف على الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية دون غيرهم ويتم بذلك تزويدهم بـ ٦٠٠ كيلوكالوري إضافي و٢٧,٨ غراماً من البروتين.

٦٠- تتوفر سائر السلع الغذائية التي يوردها البرنامج محلياً وبأسعار تنافسية بالنسبة لأسعار السوق الدولية خاصة عندما تؤخذ تكاليف الشحن البحري والنقل البري الإضافية في الاعتبار، باستثناء سلعة واحدة هي الزيوت النباتية. لذلك ونظراً للقبول الذي يلقاه ذلك لدى المستفيدين والذي وضع موضع الاختبار، فإن البعثة المشتركة توصي بشراء الأرز نصف المسلوق، والعدس والأغذية المخلوطة والسكر والملح المزود باليود محلياً وأن تعطى الأفضلية في مجال الزيوت النباتية إلى الهبات العينية.



توصية المديرية التنفيذية إلى المجلس التنفيذي

٦١- توصي المديرية التنفيذية المجلس التنفيذي بإجازة هذا المشروع. وترد تفاصيل التكاليف في الملحقين الأول والثاني.



الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع		
القيمة (بالدولارات)	متوسط تكلفة الطن الواحد	الكمية (بالأطنان)
التكاليف التي يتحملها البرنامج		
(ألف) تكاليف التشغيل المباشرة		
السلع ^(١)		
٣ ٢٥٢ ٦٦٠	٢٣٠,٠٠	١٤ ١٤٢
		- أرز
١ ٠٣٥ ٠٠٠	٥٠٠,٠٠	٢ ٠٧٠
		- بقول
٧٤٤ ٦٠٠	٨٥٠,٠٠	٨٧٦
		- زيوت نباتية
٤١ ٢٠٠	٤٠٠,٠٠	١٠٣
		- أغذية مخلوطة
٣١٩ ٥٠٠	٤٥٠,٠٠	٧١٠
		- سكر
١٥ ٥٤٠	٦٠,٠٠	٢٥٩
		- ملح مزود باليود
٥ ٤٠٨ ٥٠٠		١٨ ١٦٠
		مجموع السلع
٤٥ ٧٦٣	٢,٥٢	النقل الخارجي
٤٥ ٤٠٠	٢,٥٠	الإشراف
٨٥ ٨٩٧	٤,٧٣	النقل البري
١٠٨ ٩٦٠	٦,٠٠	- النقل الخارجي والتخزين والمناولة (نسبة مائة في المائة)
٥ ٦٩٤ ٥٢٠		المجموع الفرعي لتكاليف التشغيل المباشرة
		(باء) تكاليف الدعم المباشر (انظر التفاصيل في الملحق الثاني)
١٥٤ ٩٠٠		المجموع الفرعي لتكاليف الدعم المباشر
٥ ٨٤٩ ٤٢٠		مجموع التكاليف المباشرة
		(جيم) تكاليف الدعم غير المباشر (٧,١ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)
٤١٥ ٣٠٩		المجموع الفرعي لتكاليف الدعم غير المباشر
٦ ٢٦٤ ٧٢٩		مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج
التكاليف التي تتحملها الجهات الأخرى		
صفر		مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٥٩٥ ٦٦٢		مدخلات من غير البرنامج
٥١١ ٠٠٦		دعم الوكالات والمساعدات القانونية
٧٤٥ ٢٥٦		الاحتياجات المحلية
٢ ٠٣١ ٤٩٦		مساعدات الإغاثة متعددة القطاعات
جهات مانحة أخرى		
١٠٠ ٠٠٠		حكومة نيبال
٤٠٠ ٠٠٠		منظمات غير حكومية
٤ ٣٨٣ ٤٢٠		مجموع التكاليف التي تتحملها الجهات الأخرى
١٠ ٦٤٨ ١٤٩		مجموع تكاليف المشروع (التي يتحملها البرنامج والجهات الأخرى)

التكاليف التي يتحملها البرنامج كنسبة مئوية من مجموع تكاليف المشروع: ٥٩ في المائة

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية والموافقة على المشروع. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين كما هو الحال في جميع المشروعات المعانة من البرنامج. بمرور الوقت اعتماداً على مدى توافر السلع لدى البرنامج وفي السوق المحلية في البلد المستفيد.



الملحق الثاني

احتياجات الدعم المباشر (بالدولارات)

تكاليف الموظفين	
٢٠ ٠٠٠	متطوعو الأمم المتحدة
٨ ٠٠٠	الموظفون المهنيون المحليون
٣٣ ٠٠٠	العاملون المحليون والمؤقتون
٦١ ٠٠٠	المجموع الفرعي
خدمات الدعم التقني	
١٥ ٠٠٠	تقدير المشروع وتقييمه
١٥ ٠٠٠	المجموع الفرعي
السفر وتعويضاته	
٤ ٥٠٠	السفر للخارج
٨ ٥٠٠	السفر الداخلي
١٣ ٠٠٠	المجموع الفرعي
تكاليف المكاتب	
٨ ٠٠٠	أجرة المقر
٧ ٥٠٠	الاتصالات
٢ ٠٠٠	تجهيزات المكاتب
٢ ٠٠٠	إصلاح المعدات وصيانتها
١٩ ٥٠٠	المجموع الفرعي
تشغيل المركبات	
٧ ٠٠٠	أعمال الصيانة
٣ ٠٠٠	الوقود
١٠ ٠٠٠	المجموع الفرعي
المعدات	
٢٥ ٤٠٠	مركبات
٢ ٠٠٠	أجهزة الحاسوب
١ ٠٠٠	الأثاث والمعدات
٢٨ ٤٠٠	المجموع الفرعي
٨ ٠٠٠	تدريب الموظفين الميدانيين
١٥٤ ٩٠٠	مجموع تكاليف الدعم المباشر

